

Distr.: General
1 December 2008
Arabic
Original: English

مؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المعني باستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري



الدوحة، قطر

٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر - ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨

البند ٩ (أ) من جدول الأعمال

اجتماعات المائدة المستديرة لأصحاب
المصلحة المتعددين في إطار الموضوع العام
"التطلع إلى المستقبل: المزيد من الأعمال
التعاونية في مجال تمويل التنمية"، تركز على
المجالات المواضيعية الرئيسية الستة التالية

اجتماع المائدة المستديرة ٢

تعبئة الموارد الدولية من أجل التنمية: الاستثمار الأجنبي المباشر
والتدفقات الخاصة الأخرى

موجز المناقشة

١ - ترأس المائدة المستديرة ٢ دينيس ساسو نغيسو، رئيس الكونغو، وبوب ماكمولان، الأمين البرلماني للمساعدة الإنمائية الدولية الأسترالية. وأدار مناقشات الحلقة سوباشاي بانيتشاكدي، الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وقدم عروضاً المشاركين في حلقة المناقشة التالية أسماؤهم: هيروتو أراكاوا، مستشار خاص رئيسي، الوكالة اليابانية للتعاون الدولي؛ وتيريفور مانويل، وزير مالية جنوب أفريقيا، والمبعوث الخاص للأمين العام إلى المؤتمر؛ وجويس هـ. دي جيناتا، رئيسة اتحاد البلدان الأمريكية للمؤسسات التجارية (Federacion Interamericana Empresarial)، إكوادور؛ وهغيت لايل، رئيسة منظمة الشفافية الدولية؛ وأفيناش برسو، رئيس مؤسسة Intelligence Capital، وكاماليش شارما، الأمين العام للكومنولث.



٢ - وأشار السيد سوباشاي إلى التطورات الإيجابية التي شهدتها تمويل التنمية منذ مؤتمر مونتيري، من قبيل توسع التجارة، وتحسن الانضباط الاقتصادي الكلي، وفائض الحسابات الجارية، وتراكم احتياطي العملات الأجنبية في البلدان النامية. وعلى ضوء الأزمة المالية الراهنة، فإن هذا التقدم قد يتوقف. فبروز مشهد جديد ستكون له آثار على الاستثمار الأجنبي المباشر وعلى إيجاد قدرة إنتاجية للنمو الاقتصادي المتواصل. ولقد ظلت توجهات الاستثمار الأجنبي المباشر متفاوتة منذ عام ٢٠٠٢. ورغم أن مجموع الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية قد تضاعف ثلاث مرات، فإنه لم يكن موزعا بالتساوي حيث ذهبت معظم الأموال إلى الاقتصادات الناشئة الرئيسية من قبيل البرازيل والهند وجنوب أفريقيا، في حين لم تتلق أقل البلدان نموا إلا ٣ في المائة من مجموع التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر. وتحول اتجاه مجموع التدفقات الصافية من تدفقات فيما بين بلدان الشمال والجنوب إلى تدفقات فيما بين بلدان الجنوب مع تزايد في استثمارات التجهيز وتركيز على الصناعات الاستخراجية. وفاق الاستثمار الأجنبي المباشر باستمرار المساعدة الإنمائية الرسمية. وللتأهب للظروف الصعبة، يلزم أن تضع البلدان النامية سياسات اقتصادية كلية خاصة بها وأن تعبئ الأموال من الخارج لتلبية احتياجاتها. ويمكن أن تكون للاستثمار الأجنبي المباشر أحيانا آثار سلبية على الأعمال التجارية المحلية من حيث المنافسة. ويلزم أن تكون الحكومات واضحة في سياساتها واستراتيجياتها فيما يتعلق بالمجالات التي ترغب توجيه الاستثمارات الأجنبية المباشرة إليها. ومن المهم أن تكون ثمة علاقات مالية شفافة.

٣ - وأكد السيد أراكاوا أن الأزمة المالية الراهنة ستؤثر على تدفقات أموال القطاع الخاص إلى البلدان النامية. ومن المتوقع أن ينخفض نمو الناتج المحلي الإجمالي بالمعدلات الحقيقية من ٨,٠ في المائة في عام ٢٠٠٧ إلى ٦,٦ في المائة في عام ٢٠٠٨ وإلى ٥,١ في عام ٢٠٠٩ بسبب تباطؤ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في البلدان المتقدمة النمو. ويتمثل التحدي القائم في وضع استراتيجيات للنمو المتواصل والتنمية الجامعة، مما يستلزم مستويات عالية من الاستثمار، واستقرارا في الاقتصاد الكلي، واستثمارا في المجالات الحضرية والريفية، وحكومة فعالة، ومنافسة وتغييرا هيكليا، وتشجيعا للتصدير وسياسة صناعية، وتطويرا للهياكل الأساسية. ولتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر، يلزم هيئة بيئة تمكينية، عن طريق إصلاح السياسات العامة والمؤسسات، والحد من المخاطر. وفي الحالتين، يمكن أن يكون للمساعدة الإنمائية الرسمية دور حافز في المساعدة التقنية.

٤ - ولاحظ السيد مانويل أن الأزمة المالية الدولية الراهنة قد كشفت عن قصور النظام الحالي للوقاية من الأزمات. فقد أحفقت النظم التقنية في البلدان المتقدمة، والرامية إلى تحسين إدارة المخاطر وحماية المستهلك، مما يستلزم إعادة تقييمها. ولا بد من تناول عدة

أسئلة تتعلق بالمسائل الكامنة وراءها، بما فيها التقلب الكبير في أسواق رؤوس الأموال وجوانب الابتكارات في أسواق رؤوس الأموال المضرة بالاستقرار المالي. كما لاحظ المتكلم ضرورة معالجة تحول ضائقة الائتمان الدولية إلى ركود عالمي وأكد أثر الأزمة على الرغبة في المخاطرة وعودة الاستثمار إلى الأوراق المالية وسندات الخزينة المستندة إلى الدولار.

٥ - وأشار السيد مانويل أيضا إلى تعثر الأداء الاقتصادي الجيد في القارة الأفريقية وما شهده تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية من انتكاسة بسبب الأزمة. وأبرز المجالات البالغة الأهمية في الظرفية الراهنة وهي: تنسيق العمل العالمي للتصدي للأزمة وأثرها؛ وضروة الترخيص لكافة الوسطاء الماليين وتنظيم أعمالهم ومراقبتهم؛ وضروة المراجعة الشاملة للمؤسسات الوصية والإشراف عليها، من قبيل وكالات تقدير الجدارة الائتمانية التي أخفقت في عملها؛ وضروة إعادة النظر في معايير المحاسبة. أما فيما يتعلق بتطبيق اتفاق بازل الثاني، فإنه يلزم تحديد المسائل المعينة في الإدارة الداخلية للمخاطر في إطار المؤسسات المالية وذلك لكي تقوم المؤسسات الخارجية بتنظيمها.

٦ - وناقشت السيدة دي جيناتا اعتماد عملة الدولار وأثره على الاستثمار الأجنبي المباشر. فالعملة المتينة تتيح للمؤسسات التجارية - وليس للحكومات - التحكم في معظم قراراتها. وفي حالة إكوادور، اعتمد دولار الولايات المتحدة عملة وطنية وتم التخلي عن العملة المحلية لاستعادة ثقة الفاعلين الاقتصاديين. فالخطة الاقتصادية الكلية لإكوادور تركز على اعتماد دولار الولايات المتحدة عملة وطنية، مع اتباع سياسة لتشجيع الاستثمار، مما يؤدي إلى إحداث نظام مالي يوفر الحوافز ويوطد القدرة التنافسية للبلد ويشجع التصدير في نهاية المطاف، ويحسن الأمن القانوني، ويحد من الفساد والمضاربة. وقد انخفض معدل التضخم السنوي من ٩١ في المائة في عام ٢٠٠٠ إلى ١,٣٩ في المائة في آذار/مارس ٢٠٠٥. كما شجع سيناريو ما بعد عملية اعتماد الدولار نمو الودائع في الاقتصاد مما يقلل عن ٣ بلايين دولار في عام ١٩٩٩ إلى ما يزيد على ١٠,٥ بلايين دولار في عام ٢٠٠٨. أما فيما يتعلق بالصادرات، فإن الصادرات غير النفطية قد ارتفعت من ٣ بلايين من دولارات الولايات المتحدة في عام ١٩٩٩ إلى ٤,٦ بلايين دولار في عام ٢٠٠٧، وفي إطارها زادت الصادرات غير التقليدية من ١,١٥ بليون دولار في عام ١٩٩٩ إلى ما يقارب ٣,٠ بلايين دولار في عام ٢٠٠٧. وتمثل نشاط الاقتصاد الحقيقي في نمو استهلاك الكهرباء بما يقارب ٤٠ في المائة من ١٩٩٩ إلى ٢٠٠٦. ومجمل القول، إن عملية اعتماد الدولار في إكوادور قد جنب الاقتصاد أزمة سياسية، وصانت المصارف وخلقت ثقة أدت بدورها إلى تزايد الودائع المصرفية. وباعتماد هذه النهج في السياسة العامة، يسهل على البلدان تحقيق نمو اقتصادي بتخفيف التشوهات الناجمة عن العملة.

٧ - وأكدت السيدة لايبيل على أن تدفقات رأس المال الخاص يلزم أن يتجسد في تعزيز التنمية في البلد المتلقي لها. ولذلك لا ينبغي أن تركز المؤسسات على الأمد القصير فقط. ولاحظت أن الاستثمار الأجنبي المباشر ليس كله منتجا وثمة حاجة إلى إقامة توازن سليم بين أدوار الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر وتوظيفه. واقترحت خمس طرائق لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر المنتج والمتواصل وهي: (أ) قيام الشركات بالإبلاغ عن إيراداتها بشفافية، ودفع الضرائب والرسوم للحكومة لضمان عدم وجود أي تحويل للكسب الخاص غير المبرر والالتزام بالمسؤولية الاجتماعية للشركات، مع اعتبار مبادرة معاهدة الصناعات الاستخراجية آلية هامة؛ (ب) ضمان قيام الشركات الدولية بأعمالها بشفافية باعتماد معايير الإفصاح لمنع تضارب المصالح؛ (ج) ووضع آليات لإنفاذ ورصد الالتزامات الدولية المتعلقة بالشفافية من قبيل اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد واتفاقية مكافحة الفساد المبرمة في إطار منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي؛ (د) وحرص حكومات بلد المنشأ على أن تتصرف الشركات في الخارج بنفس المستوى من النزاهة الذي تلتزم به داخل الحدود الوطنية؛ (هـ) واعتماد البلدان النامية لنظام مالي شفاف والاستثمار في الهياكل الأساسية والموارد البشرية.

٨ - وفند السيد برسو في عرضه الأسطورة التي مفادها أن الاستثمار الأجنبي المباشر أفضل شكل من أشكال تدفقات رؤوس الأموال الخاصة. فعلى المدى البعيد، يمكن أن يؤدي خروج عائدات أرباح الاستثمار الأجنبي المباشر، عندما يستبد القلق بالمستثمرين، إلى زعزعة استقرار السوق المالية للبلد المتلقي. كما يمكن أن تستخدم الشركات الدولية تسعير التحويل لتجنب الضريبة. وليست استثمارات رأس المال على قدر بالغ من الثقل؛ بل إن القروض القصيرة الأجل التي لا يمكن نقلها في بيئة مالية سلبية، على غرار ما حدث في الأزمة المالية الآسيوية، هي التي يمكن أن تزعزع الاستقرار. والسبيل إلى وضع أحسن ترتيبات تمويلية للاستثمار الأجنبي المباشر هو تشجيع المنافسة بين المستثمرين. فثمة فرصة حقيقية في استهداف الصناديق الاستثمارية الحكومية وصناديق المعاشات الخاصة في البلدان المتقدمة النمو، وهي صناديق ملزمة بتنويع محافظها الاستثمارية. أما فيما يتعلق بإصلاح الأنظمة المالية، فإن من المهم تحسين تنظيمها لا مجرد إضافة أنظمة جديدة.

٩ - ولاحظ السيد شارما ضرورة الاتساق في الحوكمة على كل من الصعيد المحلي والوطني والعالمي. وثمة حاجة أيضا إلى الاتساق في التنمية البشرية على هذه المستويات. ويكتسي التكامل الإقليمي أهمية حيوية في استقطاب رؤوس الأموال الخاصة لأغراض التنمية. ويلزم إرساء أسس متينة للمبادرة الحرة في تنظيم المشاريع. وفيما يتعلق بأنشطة المؤسسة المالية الدولية، يلزم إيلاء الاعتبار أيضا لنوع الأموال المتاحة لتطوير المؤسسات الصغيرة

والمتوسطة، مع الاهتمام بالأموال التي تشجع الشباب والنساء على روح المبادرة الحرة في تنظيم المشاريع. ويلزم أيضا إجراء المزيد من المناقشة بشأن "المعونة من أجل التجارة" إلى جانب "المعونة من أجل التجارة".

١٠ - وفي أعقاب عروض حلقة المناقشة، جرت مناقشة بشأن السياسات العامة بين المشاركين، بمن فيهم ممثلو الحكومات، وكذلك الجهات المؤسسية وغير المؤسسية من ذوي المصلحة. وأشار إلى النقاط التالية:

- ينبغي عدم تشجيع الشركات على نقل الأرباح إلى الخارج. وثمة حاجة إلى تحسين الوضوح والشفافية وإمكانية التوقع في مجال الاستثمار. كما أن من المهم وضع إطار تنظيمي متين للحد من تقلب تدفقات رؤوس الأموال الخاصة.
- ولتعزيز التعاون الضريبي الدولي، ينبغي رفع مستوى لجنة الخبراء المعنية بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية والتابعة للأمم المتحدة إلى منظمة ضريبية دولية.
- وثمة حاجة إلى زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية في مجالات من شأنها أن تعزز عمل قطاع الأعمال.
- وثمة حاجة مهمة إلى تعزيز توفير قروض طويلة الأجل إلى المتعهدين.
- وثمة حاجة إلى تعزيز الإشراف البرلماني على إصلاح النظام المالي.
- وينبغي إيلاء عناية خاصة لآثار الأزمة الاقتصادية الحالية على السياسات العامة.